



Ref : .....

الرقم : .....

Date: .....

التاريخ : .....

Res: .....

المرفقات : .....

## قرار مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات

رقم (100) لسنة (2014م)

في اجتماع مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات المنعقد بمقر الهيئة يوم الخميس 8 ذو القعدة 1435 هجرية، الموافق 2014/9/3 ميلادية، برئاسة المهندس / عبد الملك أحمد العرشي ورئيس مجلس الإدارة وبحضور كل من:-

- |                     |   |
|---------------------|---|
| عضو مجلس الإدارة    | 1. الدكتور/ ياسين محمد عبد الكريم الخراساني |
| " " " "             | 2. الأستاذ/ أمين معروف الجند                |
| " " " "             | 3. القاضي/ عبد الرزاق سعيد حزام الأكلبي     |
| " " " "             | 4. المهندس/ عبد الحميد أحمد المتوكل         |
| " " " "             | 5. الدكتور/ محمد أحمد علي ثابت              |
| سكرتير مجلس الإدارة | وبحضور المهندس / جميل علي أحمد الصبري       |

تم إصدار القرار الآتي:

في الشكوى المقدمة من مؤسسة بست ون للمقاولات العامة.

ضد

الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي بشأن المناقصة رقم (2013/2) الخاصة بتنفيذ أعمال بناء وتشبيد المركز الوطني للأصول الوراثية.

الوقائع والإجراءات

تتحصل وقائع وإجراءات الشكوى بما يلي:

**أولاً:** بتاريخ 2014/7/16م تقدمت الشاكية بعريضة شكوى إلى الهيئة ضد الهيئة العامة للبحوث الزراعية تضمنت اعتراض الشاكية على قرار الإرساء الخاص بالمناقصة المذكورة أعلاه تأسيساً على أن الجهة قامت بإرساء المناقصة على عطاء المقاول علي محمد حمود الوادعي الذي تقدم بمبلغ خارج التكلفة التقديرية كما أن عطاءه (أي المقاول الموصى بالإرساء عليه) تم تقديمه في مظهر مفتوح... الخ. وطلبت في ختام شكواها من الهيئة التوجيه بوقف إجراءات الإرساء مع توجيهه بإعادة التحليل وفقاً للقانون وإرساء المشروع على العطاء المستوفي للشروط والأقل سعراً ضمن التكلفة التقديرية الصادر من الجهة.

**ثانياً:** بعد استلام الشكوى، وجهت الهيئة مذكرة إلى الجهة المشكو بها برقم (1159) بتاريخ 2014/7/16م والمتضمنة وقف إجراءات المناقصة والرد على الشكوى وموافقة الهيئة العليا بأوليات الموضوع، وبناءً عليه قامت الجهة بالرد على الهيئة بالمذكرة رقم (7/2014ص) بتاريخ 2014/7/22م مرفقاً بها تقرير لجنة التحليل والتقييم الذي تضمن أن العطاء المقدم من الشاكية استبعد لعدم استيفائه بيانات التأهيل اللاحق بحسب الجدول التالي:





Ref : .....

الرقم : .....

Date: .....

التاريخ : .....

Res: .....

المرفقات : .....

القبول للفحص التفصيلي	الاستجابة الجوهريّة	بيانات التأهيل اللاحق					اسم ورقم المتقدم بالعبء	
		توفير الكادر كما هو مطلوب بالوثيقة	توفير المعدات (كما هو مطلوب بالوثيقة)	الميزانية العمومية للثلاث السنوات السابقة (معمدة من محاسب قانوني)	تنفيذ عدد 2 مشاريع لا يقل قيمة العقد الواحد عن 250 مليون (خلال 3 سنوات سابقة)	متوسط حجم أعمال التشييد السنوية 340 مليون (خلال 3 سنوات سابقة)		السيولة النقدية أو تسهيلات بنكية 55 مليون
غير مستجيب	لا	موجود	موجود	يوجد فقط قائمة الميزانيه للأعوام بدون رأي المحاسب القانوني	لا يوجد	لا يوجد	يوجد	مؤسسة بست ون للمقاولات العامة (الشاكيتي) 9/3

**ثالثاً:** تم إحالة الشكوى ورد الجهة مع المرفقات الى المكتب الفني بالهيئة للدراسة وإبداء الرأي. ومن خلال دراسة المكتب الفني للوثائق، رفع تقريره الى مجلس إدارة الهيئة متضمناً الملاحظات الآتية:

- أ. بالنسبة للشاكيتي:
1. تم تقديم الشكوى خلال الفترة القانونية
  2. عبء الشاكيتي يقل عن التكلفة التقديرية بنسبة 10% و الجدول التالي يوضح ترتيب العطاءات بحسب أقل الأسعار:

م	اسم مقدم العطاء	قيمة العطاء	نسبة الانحراف عن التكلفة التقديرية	الترتيب
1	مؤسسة أحمد علي فقحس	181,399,890	28.72%	الأول
2	دار المتحدون للخدمات	212,176,095	16.63%	الثاني
3	علي محمد حمود الوادعي	212,706,223	16.42%	الثالث
4	مؤسسة غالب للمقاولات	214,618,691	15.67%	الرابع





Ref : .....

الرقم : .....

Date: .....

التاريخ : .....

Res: .....	الخامس	10.23%	228,458,600	مؤسسة بست ون	المرفقات
السادس	9.69%	229,832,342	مؤسسة البدري	6	
السابع	9.10%	231,353,845	مؤسسة الاتحاد للمقاولات	7	
الثامن	3.57%	245,409,038	مؤسسة عبد الباسط أحمد الصنوي	8	
التاسع	1.79%	249,954,292	مكتب جبران أحمد محمد العنسي	9	

3. أخطأت الجهة باعتبار الشاكية مستوفي للشرط المتعلق بتوفير تسهيلات بنكية للأسباب التالية:-

أ. التسهيل الممنوح من بنك التسليف الزراعي - فرع مقديشو والصادر بتاريخ 2013/5/7م بمبلغ 60,000,000 ريال لم يحدد فيه كم المبالغ المخصصة لتنفيذ المشروع موضوع المناقصة أو على الأقل كم هي المبالغ التي قد تم استخدامها من هذا المبلغ حتى تاريخ اصدار هذه المذكرة.

ب. أن التسهيل الممنوح بمبلغ 55 مليون ريال بموجب مذكرة بنك اليمن والخليج بتاريخ 2010/8/17م صادر قبل أربع سنوات من المناقصة والذي جاء فيها أن لدى مؤسسة بست ون للمقاولات العامة (الشاكية) حساب لدى البنك ولديه تسهيل ائتماني كالتالي:

- سقف جاري مدين بمبلغ 80,000,000 ريال يميني
- سقف ضمانات متنوعة بمبلغ 100,000,000 ريال يميني
- حركة الحساب

السنة	إجمالي المدين	إجمالي الدائن
2008م	285,173,772.37 ريال	291,277,021 ريال
2009م	320,319,434.81 ريال	351,946,988 ريال

كما أرفقت الجهة مذكرة أخرى صادرة من بنك التسليف الزراعي بتاريخ 2013/5/3م أي قبل عشرة أشهر من إعلان المناقصة تفيد بأن حجم التسهيلات الممنوحة للعميل بمبلغ 120,00,000 ريال الا أن كل هذه التسهيلات لم تذكر أن هناك ما هو مخصص للمشروع المحدد في وثيقة المناقصة.



4. كشوفات البنك التي تظهر حركة حساب الشاكية وفيها ما يلي:  
الرصيد بتاريخ 2012/12/4م 500,000 ريال  
الرصيد بتاريخ 2013/12/5م -5,275,076 ريال





Ref : .....

الرقم : .....

Date: .....

التاريخ : .....

Res: .....

المرفقات : .....

الرصيد بتاريخ 2014/1/28م 5,162,488.76-ريال  
ومن خلال ما سبق يتضح بأن الشاكية لا توجد لديها سيولة نقدية وانما يقوم بالسحب  
على المكشوف بخلاف ما جاء في تقرير لجنة التحليل.  
5. أرفقت الشاكية كشف بعدد من المشاريع التي تقول أنها نفذتها خلال الأعوام من

2006م حتى 2013م لإثبات الشرط المتعلق بتنفيذه عدد 2 مشاريع خلال الثلاث السنوات  
السابقة للمناقصة بما لا يقل قيمة العقد عن 250,000,000 ريال يماني وعلى أن يكون  
نفذ على الأقل 70% منها وعند مراجعة ذلك الكشف والوثائق المؤيدة أتضح التالي:

- أ. مشروع مضمار عدن والخاص بتنفيذ أعمال التوريد والتركيب لجميع أعمال  
المضمار حيث تبلغ قيمة العقد 916,559 يورو إلا أن تاريخ توقيع العقد كان  
في 2003/12/1م ورغم أن الفترة المحددة لتنفيذ العقد 6 أشهر إلا أن المقاول لم  
ينتهي من تنفيذه إلا بعد 29 شهرا كما أن المشروع تم الانتهاء من تنفيذه قبل  
تسع سنوات وليس خلال الثلاث السنوات السابقة للمناقصة كما لم ترفق  
الشاكية ما يؤيد القيمة الفعلية لإنجاز المشروع.
- ب. مشاريع المباني المنفذة بالقوات الجوية والدفاع الجوي منطقة صرف وقاعدة  
الديلمي بمبلغ 1,015,953,700 والذي تم الانتهاء من تنفيذه بحسب الكشف  
بتاريخ 2007/10/10م أي قبل 6 سنوات من تاريخ المناقصة وبالتالي عدم انطباق  
الشرط عليها كما أن الشاكية لم ترفق أي وثائق تثبت تنفيذها لهذه الأعمال.
- ت. مشروع بناء وحدة صحية بهجرة عتمة بمبلغ 2,028,529 ريال وبعد مراجعة  
العقد الوثائق المؤيدة أتضح أن قيمة العقد 18,811,405 ريال ولا  
توجد وثائق تؤكد أن الانتهاء من تنفيذ المشروع كان بتاريخ 2008/11/1م أي  
قبل خمسة أعوام من هذه المناقصة وبالتالي عدم انطباق هذا المشروع على  
الشرط المحدد في وثيقة المناقصة.
- ث. مشروع ديوان الخضراء بني بهلول بمبلغ 27,882,365 ريال وبالتالي عدم انطباق  
هذا المشروع على الشرط المحدد في وثيقة المناقصة.

- ج. مشروع بناء وحدة صحية الضبر - عزلة الصفاء - عتمة بمبلغ 445,366,800  
ريال يماني والذي تم تسليمه بحسب الكشف بتاريخ 2013/1/1م إلا أنه وبعد  
مراجعة الوثائق المرفقة أتضح أن قيمة العقد شاملة بدل الاشراف 28,718,836  
ريال وأن تاريخ توقيع العقد بتاريخ 2008/6/23م ولفترة سنت 12 شهرا إلا أن  
الشاكية استغرقت فترة تزيد عن 288 شهرا لتنفيذ المشروع ما يعني أيضا أن





Ref : .....

الرقم : .....

Date: .....

التاريخ : .....

Res: .....

المرفقات : .....

هذا المشروع لا ينطبق على الشرط المحدد في وثيقة المناقصة.

ح- مشروع الرئيس الصالح السكني - شفر بمبلغ 372,570,636 ريال يمني بحسب الكشف بخلاف ما جاء في العقد حيث تم توقيعه بحسب صورة العقد المرفق بتاريخ 2008/9/6م وبمبلغ 445,366,800 ريال ولفترة 540 يوم الا أن الشاكية لم تنتهي من تنفيذ هذه الأعمال الا بتاريخ 2011/7/27م بحسب محضر الاستلام الابتدائي أي بعد حوالي 1,005 يوم تقريبا حيث بلغت قيمة إجمالي الأعمال المنفذة بحسب صورة المستخلص النهائي المرفق 481,623,551 ريال يمني ما يعني تأخر المشروع لفترة 465 إضافية كما أن التناقض في الأرقام يشكك في صحة البيانات.

خ- بالنسبة لباقي المشاريع المذكورة في الكشف المشاريع الحكومية التي تم تنفيذها من قبل الشاكية فأى منها لا تصل نصف القيمة المحددة في الشرط المذكور في وثيقة المناقصة كما لم تقم الشاكية بإرفاق ما يثبت صحة تنفيذ تلك المشاريع سوى نسخ لعقود موقعة بين الشاكية والجهات الخاصة.

6. بالنسبة لمتوسط حجم الأعمال السنوية فقد اشترطت وثيقة المناقصة ألا تقل عن 340,000,000 ريال لثلاث السنوات السابقة وقد أرفقت الشاكية ميزانيات الأعوام 2011م، 2012م، 2013م الا أن كل تلك الميزانيات لا يمكن الاعتماد عليها خصوصا وانها لا تحتوي على البيانات المطلوبة التي يمكن من خلالها احتساب متوسط حجم الأعمال السنوية للشاكية كما تجدر الإشارة الى عدم وجود رأي قانوني من المحاسب القانوني عن الوضع المالي للشاكية بخلاف ما جاء في تقرير لجنة التحليل الفني والتي ذكرت فيه أن متوسط حجم الأعمال السنوية للشركة مبلغ 4,742,764 ريال حيث لا يوجد ما يثبت صحة الأرقام التي استندت عليها الجهة.

ب- بالنسبة للجهة:

بعد الاطلاع على الوثائق المرفقة تم ملاحظة ما يلي:

- 1- أخطأت الجهة في عدم التنبه للوثائق المشكوك في صحتها وذلك بعدم مطالبتها لأصول الوثائق المقدمة من المتقدمين للمنافسة وذلك بغرض المطابقة بما فيهم الوثائق المقدمة من المقاول الموصى بالإرساء عليه حيث أن السجل التجاري المرفق غير واضح ولا يمكن معرفة ما إذا كان مجددا أم لا كما لم تقم الجهة بمطالبتة بإحضاره للمطابقة او للتحقق من كونه مجددا أم لا.

- 2- أخطأت الجهة في اعتبار بعض المتقدمين مستوفين لشرط تنفيذ عدد مشروعين قيمة



Ref : .....

الرقم : .....

Date: .....

التاريخ : .....

Res: .....

المرفقات : .....

كل مشروع لا تقل عن 250 مليون خلال الثلاث السنوات الأخيرة دون التحقق من وجود عقود، صور مستخلصات، شهادة تسليم الموقع، شهادة الاستلام الابتدائي والنهائي والمستخلص النهائي بقيمة الأعمال المنجزة.

3. أخطأت الجهة باعتبار المتقدمين للمناقصة مستوفين لشرط توفر السيولة النقدية من خلال مذكرات صادرة من البنوك بوجود تسهيلات بنكية دون أن تحدد تلك المذكرات بأنه تم تخصيص مبالغ معينة لتنفيذ المناقصة بحسب شروط المناقصة والمحددة بمبلغ 55 مليون ريال ومن بين من اعتبرتهم الجهة مستوفي لهذا الشرط المقاول الموصى بالإرساء عليه حيث قد قدم مذكرتين صادرتين من البنك اليمني للإنشاء والتعمير الأولى بتاريخ 2013/3/30م تفيد بأن الأخ/علي حمود الوادعي من عملاء البنك الممتازين ولديه تعامل كبير تحت حساب جاري تحت الطلب وتسهيلات ائتمانية كبيرة على ذمة الضمانات العقارية المرهونة طرف البنك ومقيمة بأكثر من مليار ريال والثانية بتاريخ 2014/4/30م وتفيد بأن لديه تسهيلات ائتمانية كبيرة بمبلغ اثنان مليار ومائة مليون ريال ولديه مقدرة مالية في تنفيذ أي مشاريع الا أن المقاول لم يرفق ما يثبت بأنه خصص مبلغا محددًا من هذه التسهيلات لتنفيذ هذا المشروع.

4. أخطأت الجهة باعتبار الشركة الموصى بالإرساء عليها مستوفية للشرط المتعلق بتوفير الميزانية السنوية لثلاث سنوات سابقة حيث أضح بعد فحص الوثائق أنه لم يرقم بأرفاق سوى ميزانيتها العام 2012م والعام 2013م فقط.

5. قامت لجنة التحليل الفني والتقييم المالي بجمع متطلبات الاستجابة الأولية والتأهيل اللاحق والتقييم الفني في جدول واحد بالمخالفة للمادة (168-ج) من اللائحة التنفيذية والتي تنص على أن تتم دراسة ومراجعة المواصفات الفنية والمالية لكل عطاء على حده وتفرغ البيانات في جداول مخصصة لذلك ومقارنتها مع المواصفات الفنية المحددة في وثيقة المناقصة لتحديد ما يلي:

أ. ترتيب العطاءات وفقا لأقل الأسعار المقيمة المستوفية للمواصفات الفنية والشروط والمتطلبات المحددة في وثيقة المناقصة.

ب. إثبات مبررات قبول العطاءات أو مبررات حالات الاستبعاد التي لم تتضمنها قائمة العطاءات المستجيبة للشروط والمواصفات الفنية المحددة في وثيقة المناقصة.





Ref : .....

الرقم : .....

Date: .....

التاريخ : .....

Res.: .....

المرفقات : .....

**وابعا:** نظر مجلس ادارة الهيئة في تقرير المكتب الفني، وبعد المداولة، إتخذ القرار الآتي:  
**القرار**

بعد الاطلاع على ما سلف ذكره، وحيث ان الشاكية لم تستوف متطلبات التأهيل اللاحق وفقا لما هو موضح تفصيلا في تقرير المكتب الفني المدونة أنفا، فإن استبعاد العطاء المقدم منها لذلك السبب يعد إجراء صائبا وموافقا للقانون.  
ولذلك،

واستنادا الى نص المادة (78) من القانون رقم 23 لسنة 2007م بشأن المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية، والمادتين (417، 419) من اللائحة التنفيذية لذات القانون، قررت الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات مايلي:

1. رفض الشكوى المقدمة من شركة بست وان للمقاولات لصحة الأسس التي بني عليها قرار استبعاد عطائها.
2. التوجيه الى الجهة باستكمال الإجراءات.
3. تنبيه الجهة الى الملاحظات الواردة في تقرير المكتب الفني المدونة أنفا.

والله الموفق.

صدر بمقر الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات بتاريخ 8 ذو القعدة 1435 هجرية، الموافق 2014/9/3 ميلادية،

القاضي / عبدالرزاق سعيد الأكلبي  
عضو الهيئة العليا  
للمناقصات والمزايدات

المهندس / عبدالحميد المتوكل  
عضو الهيئة العليا  
للمناقصات والمزايدات

الدكتور / محمد أحمد علي ثابت  
عضو الهيئة العليا  
للمناقصات والمزايدات

الدكتور / ياسين محمد الخراساني  
عضو الهيئة العليا  
للمناقصات والمزايدات

الأستاذ / امين معروف الجند  
عضو الهيئة العليا  
للمناقصات والمزايدات

المهندس / عبدالملك أحمد العرشي  
رئيس الهيئة العليا  
للمناقصات والمزايدات